المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

في افتتاح ورشة عمل
لنشر ثقافة الوعي حول قضية الإعاقة

كلمة

روجيه نسناس
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مقر المجلس
30 حزيران 2011

اصحاب المعالي والسعادة
أيها المؤتمرون
ايها الاعزاء ،

قبل يوم أمس، و بحضور الوزير نقولا نحاس، انعقدت هنا ورشة عمل حول **حقوق الحماية الفكرية في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات والأعمال**.
واليوم، و بحضور اصحاب المعالي والسعادة ورؤساء اعضاء جمعيات اجتماعية، تنعقد ورشة العمل لنشر ثقافة الوعي حول قضية الإعاقة.

فما أحلى هذا المجلس حين تزدهر فيه الحركة في الداخل، بموازاة نجاحنا في تفعيل دور المجلس وعلاقاته مع المجالس المماثلة في العالم.
لعل هذا يعزز تطلع اللبنانيين إلى مبادرة الحكومة العتيدة برئاسة دولة الرئيس نجيب ميقاتي إلى إحياء المجلس وتفعيله في أقرب وقت كي يسهم في إرساء مسيرة الإصلاحات والمعالجات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تعد تحتمل التأجيل والانتظار.

لقد بينا مراراً أنه بالتنمية الشاملة والمتكاملة تعالج العديد من المسائل الضاغطة: فبالإنماء يتعزز الانتماء. وبالإنماء يترسخ الأمان وتنفتح السبل لتفعيل الإنتاج وقدرات المنافسة.

وهنا أشدد معكم على نقطتين:

الأولى: لم يعد يجوز للمشاغل السياسية أن تصرفنا عن التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس إنها تستدعي التصدي للمسائل المعيشية والاجتماعية والاقتصادية وإرساء عقد اجتماعي حديث يضمن التعافي الاقتصادي ويصون الأمان الاجتماعي.

الثانية: لم يعد يجدي الاجتزاء في الحلول أي لا بد من التطلع إلى:
1 – كل القطاعات بعين علمية وموضوعية لا سيما التجارة والصناعة والزراعة والسياحة واقتصاد المعرفة والخدمات.
2 – وكل المناطق لتحقيق التكامل التنموي بين الجبل وبيروت والجنوب والشمال والبقاع.
3 – وكل قوى الإنتاج، من هيئات اقتصادية، وعمال، وجمعيات، وكل المجتمع المدني.

أيها المؤتمرون،

في هذا الإطار تأتي أهمية ورشتكم اليوم،

فالاهتمام بالأشخاص ذوي الحاجات الخاصة هو جزء من الاهتمام بالمجتمع كله. لأن عملية التنمية تنجح حين يكون الجميع قوة إنتاج،
فلا أحد يعمل محل الآخرين، ولا أحد يعيش على حساب الآخرين.إن الاهتمام بقضية الإعاقة تأتي من باب حق هذا الشخص بتحقيق ذاته وياتي من باب استنفار كل طاقات البلد لضمان العبور إلى الإنقاذ والتعافي.

إذا هذا الاهتمام هو مسؤولية أخلاقية وإنسانية، ومسؤولية اجتماعية ووطنية، ومسؤولية قانونية وإنتاجية نحن مع فتح كل الفرص لكل الناس. والمجلس الاقتصادي دأب دائماً على الحث على تنفيذ بنود القانون 220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين والصادر منذ أكثر من عشر سنوات.
ولقد نجحنا ونجحتم في فتح الأبواب أمام الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة للعمل. لكن نريد توسيع هذه المجالات، وكلنا ثقة بالقطاع العام وبالبلديات واتحادات البلديات وبالقطاع الخاص لتحقيق هذا الهدف.

وهنا لا يسعنا إلا أن نخص رئيس إتحاد جمعيات المعاقين اللبنانيين السيد ابراهيم العبدالله وكل الجمعيات العاملة في الإتحاد، الذين بذلوا كل جهد، فنجحوا مع سواهم في تغيير وجهة نظر المجتمع بشأن وضع الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة وتأقلمهم في بيئتهم، ودخولهم معترك العلم والعمل والمهنة.

وأسمحوا لي أن انوه بجهود الصديق الدكتور كباره رئيس الجمعية الوطنية لحقوق المعاق في لبنان، واحد الأعضاء المؤسسين للمجلس الاقتصادي الإجتماعي والذي ترأس لجنة التنمية البشرية وحقوق الإنسان، ومثنيا" على جهود أسرة الجمعية الوطنية لحقوق المعاق.

معالي الوزير

أهلاً بكم في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الذي أوليتموه دوماً الاهتمام والتقدير.
أهلاً بالمشاركين وبالضيوف الكرام.
نحن واثقون بان ورشتكم هذه ستتوصل إلى مقترحات وتوصيات نأمل تعميمها عبر وسائل الأعلام المشكورة على دعمها الدائم، وذلك بهدف توسيع مجالات الإفادة منها. أهلاً وسهلاً وشكراً